المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

23/09/2013

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
الاثنين 16 ذو القعدة 1434 الموافق 23 شتنبر 2013 ■ العدد: 4653

اختار المغرب المقاربة الشاملة، ذات الطابع الانساني المستندة الى القانون الدولي بمبادئه الأساسية، من أجل التعاطي مع إشكالية الهجرة، ولا يختلف اثنان على أهمية الموضوع الذي يعني المغرب باعتباره جسرا بين أوروبا وافريقيا، وبلدا يصنف ضمن خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية ففي هذا السياق أكد الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للعمال المهاجرين مارسيل أمبياتو أن تفعيل التوجيهات الملكية حول قضية الهجرة بالمغرب ستمكن المهاجرين من "الاستقرار".

وأوضح أمبياتو أن " مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، تفتح مداخل حلول وتوجيهات للحكومة من أجل سياسة إنسانية شمولية لفائدة الأجانب بالمغرب ".

على طاولة النقاش

ملف المهاجرين الأفارقة.. نحو خارطة طريق لمعالجة و مقاربة الهجرة

ملف المهاجرين الأفارقة.. نحو خارطة طريق لمعالجة و مقاربة الهجرة

مارسيل أمبياتو لـ "المنعطف"

التعليمات الملكية الموجهة بشأن المهاجرين الأجانب تدعو الحكومة إلى احترام وتطبيق مقتضيات الدستور

عبر مارسيل أمبالياتو الكاتب العام لنقابة العمال المهاجرين بالمغرب و المنضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل ،عن ارتياحه بعد التوجيهات و التعليمات الملكية التي أعطاها جلالة الملك محمد السادس بعد توصله بالتقرير الموضوعاتي الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المهاجرين الأجانب ،و أكد مارسيل أمبياتو أن الملك محمد السادس و من خلال هذه التعليمات ،يريد من خلالها التأكيد و الإشارة إلى ضرورة تطبيق و تفعيل الحكومة لمقتضيات الدستور في هذا الشأن .

و اعتبر أمبياتو توجيهات جلالة الملك تأكيد أيضا على أن المغرب بلد مضياف و كريم و يحظى بتنويه المنتظم الدولي و يضعه دائما في وضعه المتقدم الحاصل عليه من قبل الاتحاد الأوروبي ،و أضاف أن المهاجرين و اللاجئين بالمغرب شعروا بالارتياح بعد توجيهات صاحب الجلالة.

ولاحظ أمبيتو بأن توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذات الصلة بقضايا الهجرة تستجيب بشكل إيجابي لشكاوى العمال المهاجرين بالمغرب، وخاصة تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين وحق الأجانب في الانتماء للنقابات. وعبر عن ارتياحه " لأنه مع التوجيهات الجديدة، سيحصل المهاجرون على بطاقات الإقامة، وفق معايير محددة، وبالتالي سيستفيدون من حقوقهم كباقي المواطنين المغاربة ".

■ حاورته :بشرى عطوشي

■ كيف استقبلتم التعليمات الملكية الأخيرة بشأن احترام حقوق المهاجرين و طالبي اللجوء بالمغرب؟

● طبعا التعليمات الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك بشأن احترام حقوق المهاجرين الأجانب و طالبي اللجوء بالمغرب ،بعثت الطمأنينة في قلوب المهاجرين ،الذين وجدوا بأن هذه التوجيهات كانت من أجل دعوة الحكومة لتفعيل مقتضيات الدستور خاصة في الفقرة الثانية من المادة 30و التي تؤكد : " يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون.ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء."

المبادرة الملكية ،التي تندرج في إطار الرصيد العريق للمغرب كبلد لحسن الضيافة والاستقبال ،تجسد الانخراط القوي والموصول لجلالة الملك في حماية حقوق الإنسان ،طبقا لمقتضيات الدستور، وفي احترام لدولة القانون ،وبما ينسجم مع الالتزامات الدولية للمغرب.

و نقابتنا المنضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل لم تتوانى في أبدا في تذكير الحكومة بأحترام الالتزامات و الاتفاقيات الموقع عليها دوليا ،و جلالة الملك أعطى توجيهاته و جدد ثقة المنتظم الدولي بالوضع المتقدم للمغرب الحاصل عليه ،كما أعلن مرة أخرى بأن المغرب بلد مضيف و مضياف ليس للوافدين الأغنياء فقط بل للفقراء منهم و المحتاجين و ذوو الأوضاع الصعبة .

■ أعتمد المغرب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفرادهم ،هل احترمت السلطات هذه الاتفاقية ؟

● على العموم ،الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لم يكن محترما . خاصة ما يتعلق بالعمال المهاجرين بالمغرب ،و المغرب هو ثاني دولة وقعت على الاتفاقية و كان ذلك من أجل حماية مصالح العمال المغاربة بدول المهجر و ليس من أجل حماية العمال المهاجرين المقيمين بالمغرب.

علاوة على ذلك فإن التقرير الذي قدمته الجمعيات و المنظمات غير حكومية المدافعة عن حقوق المهاجرين و كذا نقابة العمال المهاجرين أثناء الجمع العام بجنيف ،يؤكد على أن المغرب لا يطبق هذه الاتفاقية بالنسبة لحقوق العمال الأجانب بالمغرب.

■ كيف ترون دفاع النسيج الاجتماعي بالمغرب عن حقوق الانسان؟

● المجتمع المدني المغربي كان اكبر و أهم داعم لن نحن المهاجرين بالمغرب .فإذا ما فكرنا في مقارنة المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب مع منظمات حقوقية ببلدان المغرب العربي فإننا سنجد انه قوي و حاضر بقوة عن باقي المنظمات الحقوقية ببلدان عربية اخرى ،و مختلف جمعيات المجتمع المدني تدافع بالقوة ذاتها عن الصحراء،باعتبارها هو رايكم بهذا الشأن ؟

● في الوقت الذي يعتمد فيه المغرب على المساعدات الأوروبية لحل مشكل الهجرة ،أصبح من الضروري أن يستجيب لطلبات أوروبا و التي تريد من خلالها جعل المغرب المنطقة العازلة بين أوروبا و إفريقيا ،و في نهاية المطاف سيكون هو "مزبلة أوروبا" بحيث ستعيد هذه الأخيرة المهجرين غير الشرعيين إلى المغرب .

■ المغرب في حاجة للدعم الدولي خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي للوقوف و إيجاد حل لمشكل الهجرة من جنوب الصحراء.

في قراءة لتقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول الهجرة

الادعاء بخرق حقوق الانسان في المغرب محاولة يائسة للمس بسمعة البلد

مسالة الهجرة وتنظيم إقامة المهاجرين في المغرب تعتبر من المسائل ذات الأهمية والحساسية الخاصة في هذا البلد الذي أصبح منذ عدة سنوات قبلة أساسية بالنسبة لموجات من المهاجرين وخاصة من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية، ولعدد من الأوروبيين تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت بقوة بعض اقتصاديات دول الجوار الأوروبية. يتساوى في ذلك من حاولوا الاستقرار بمختلف الطرق الشرعية وغير الشرعية في البلاد أو من حاولوا اعتبارها نقطة وسطى وممرا إجباريا في رحلتهم إلى غيرها من بلدان الشمال.

وبطبيعة الحال، فان هذه الظاهرة قد استفحلت واتخذت أبعادا خطيرة خلال السنوات الأخيرة ونجمت عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى حد ما استوجبت الانكباب عليها من قبل مختلف المنظمات الحقوقية والإنسانية علاوة على مؤسسات الدولة المختصة بحثا عن الحلول الكفيلة بمعالجتها في ظل احترام القانون الجاري به العمل والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بمسالة الهجرة وإقامة المهاجرين وحقوق الانسان الاساسية في مختلف انحاء العالم. وفي سياق هذا الاهتمام والتعاطي الجدي مع هذه الظاهرة التي تقض مضاجع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية انكب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب على دراسة الموضوع واصدر تقريرا شاملا تحت عنوان: "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة" يتضمن توصيفا لظاهرة الهجرة وموجاتها المتلاحقة، إلى جانب توصيات برسم مختلف مؤسسات الدولة والنقابات والمجتمع المدني يرى المجلس أنها كفيلة بوضع الجهود المبذولة من قبل الدولة المغربية على سكتها الصحيحة على مختلف المستويات الدستورية والتشريعية والاجتماعية والإنسانية وذلك تحت ذلك العنوان الشامل الذي يحمل في حد ذاته دلالات معبرة عن الاهتمام الذي يوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذه الظاهرة والجهود الذي قامت بها السلطات العمومية في البحث عن الحلول الناجعة لها في ظل المسعى المغربي العام إلى تكريس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

وقد جاء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة وقوانين الإقامة في المغرب ليفند عددا من الدعاوى حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب وليؤكد في المقابل على عدد من الإنجازات التي أصبحت مكتسبات الدولة الحديثة يمكن البناء عليها لتشييد صرح المغرب الجديد، وبذلك يكرس منهجية أصبحت السمة الرئيسية في مقاربة مختلف المؤسسات الوطنية ذات الطابع الحقوقي والمدني التي تقوم على دعائم أساسية اهمها:

أولا، وصف الحالة السائدة في المجال المعروض على انظار المؤسسة المعنية وإبراز مختلف جوانبها بغض النظر عن الموقف الإيجابي أو السلبي منها

ثانيا، محاولة الفرز بين تلك الجوانب في ضوء السياق الموضوعي والذاتي للظاهرة التي تتم معالجتها وذلك وفق عدد من المقاييس الموضوعية بدءا من القوانين الجاري بها العمل في البلاد والتي يؤطرها الدستور الوطني مرورا بالاتفاقات والعهود الدولية ذات الصلة وصولا إلى أهداف وغايات يؤطرها الطموح الوطني المتجدد في بناء مجتمع حداثي ديمقراطي يوفر لأبنائه الحياة الكريمة والعدالة والإنصاف في مختلف المجالات.

ثالثا، النظر الو مختلف القضايا على المدى المتوسط والبعيد حرصا على ان تكون الحالة السائدة منطلقا للمستقبل حتى لا يتحول الحاضر إلى سجن يمنع صانع القرار السياسي من رؤية الأفق الواسع الذي ينبغي ان يتحكم في مختلف المعالجات.

بذكر تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان قبل بلورة خلاصاته وتوصياته بالوثيقة المشتركة التي تم نشرها في يوليو 2013، حيث رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومكتب المنظمة الدولية للهجرات بالمغرب صورة، لم تفقد بعد راهنيتها، حول واقع الهجرة، التي أضحت تشكل، في جميع دول العالم تقريبا، موضوع انشغال ونقاش مستمرين، بل ومصدرا لكثير من الجدل، بسائل السلطات العمومية والمجتمع المدني والباحثين والآليات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة أن عدد المهاجرين عبر العالم وصل، إلى حدود 2012، إلى 240مليون مهاجر ومهاجرة (بالإضافة إلى 740مليون مهاجر ومهاجرة داخليا)، ورغم أن تقريرا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) صدر سنة 2009قد سلط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه التنقل البشري في التنمية البشرية، فإن المقاربات السجالية لا زالت قائمة.

وقد اصبح المغرب بدوره "ارضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وبات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذي يقصدون المغرب للعمل وعددا كبيرا نسبيا من الطلبة الأجانب ومهاجرين في وضعية غير نظامية، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين."

وفي مواجهة هذه الوضعية غير المسبوقة، صدر سنة 2003قانون بشأن دخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة، كما تم في سنة 2007توقيع اتفاق لاحتضان مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب بمنح المفوضية تفويض البت في طلبات اللجوء.

بموازاة مع ذلك، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تم وضع سياسة لمراقبة محاولات العبور بشكل غير قانوني للحدود، مكنت من تحقيق نتائج مهمة كما تبين ذلك الأرقام المرتبطة بإجهاض مئل هذه العمليات والتصريحات التي تعبر عن ارتياح دول أوروبية مختلفة.

وعلى هذا الأساس "يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. فمن خلال رفع هذا التحدي، يمكن للمغرب أن يشكل نموذجا يحتذى به من لدن العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة."

و سبقت الإشارة إلى انه جرت جلسة عمل برئاسة الملك محمد السادس في العاشر من الشهر الجاري بالقصر الملكي بالدار البيضاء، حضرها رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، في افق بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة في البلاد، مؤكدا على أن المغرب اصبح أرضا لاستقبال المهاجرين، حيث تضاعف عدد المهاجرين من دول جنوب الصحراء أربع مرات.

كما أن المغرب بدا يعرف مؤخرا نوعا جديدا من المهاجرين، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، معظمهم من إسبانيا، ثم من فرنسا وبلدان أوروبية أخرى.

وفي هذا الصدد، ذكر جلالة الملك، يقول البلاغ، بضرورة تسوية وضعيتهم، من خلال القيام لدى السلطات المعنية، بالإجراءات المتعلقة بإقامتهم والمهن التي يزاولونها، شانهم في ذلك شان المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى بمن فيهم مهاجري جنوب الصحراء.

غير أن عدد المهاجرين غير الشرعيين، يضيف البلاغ، "يعرف تزايدا ملحوظا، أغلبهم يدخلون المغرب من شرق وجنوب البلاد. كما أن بعض المجموعات منهم تقوم بمحاولات اقتحام عنيفة، مما يتسبب في العديد من الإصابات بين عناصر القوات العمومية والمهاجرين".

وأشار البلاغ إلى انه إذا كان تدبير قضايا المهاجرين غير الشرعيين، يعرف أحيانا بعض التجاوزات التي تبقى معزولة، فإنه ليس هناك اي استعمال ممنهج للعنف من قبل القوات العمومية. لذا، فإن المغرب يرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي تحاول ربط تدبير مشاكل المهاجرين غير الشرعيين بالعنف وخرق حقوق الإنسان المهاجر، في محاولة يائسة للمس بسمعة المغرب".

مهاجرو جنوب الصحراء.. امتحان المغرب في امتصاص الأزمة الأوروبية

■ بشرى عطوشي

يدفع المغرب منذ فترة تكلفة مضاعفة للأزمة المالية الأوروبية في مجال الهجرة، لكنه يتجه الآن بخطى حثيثة للتخفيف من أعبائها بعد أن توسعت تداعياتها لتحمل أبعادا حقوقية وإنسانية وصلت إلى حد صدور اتهامات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وبالعنصرية. هذا ما دفع بالمغرب للإسراع في اتخاذ إجراءات تبدد هذه الاتهامات وتقدم المغرب بلدا يحترم الآخر ومستقرا للمهاجرين في إطار القانون، الذي يتطابق مع المعايير الدولية، ويحترم التزاماته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

لم تمض سوى 24 ساعة على بلاغ الديوان الملكي الذي أعلن عن اطلاع جلالته على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حتى اتضحت معالم المقاربة الجديدة حول الهجرة و المهاجرين الأجانب بالمغرب. تحت ترأس جلالة الملك محمد السادس جلسة عمل بالدار البيضاء حول الموضوع، لتدارس الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة.

واعتبر التقرير المذكور أن المغرب أصبح بدوره أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وبات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذين يقصدونه للعمل، وعددا كبيرا نسبيا من الطلبة الأجانب، إضافة إلى مهاجرين في وضعية غير نظامية، يبقون في المغرب لسنوات عديدة أحيانا من أجل العبور. بيد أن هذا الواقع المعقد، الذي يشكل في نفس الوقت تحديا بالنسبة للمغرب وعامل غني، يختفي وراء الصورة النمطية المختزلة، والمتداولة إعلاميا بشكل واسع. لذلك المهاجر المتحدر من إفريقيا جنوب الصحراء الهائم على وجهه في الطرقات ولا يعيش إلا على إحسان الآخرين أو مجموعات المهاجرين الذين يحاولون بانتظام اختراق سياج سبتة ومليلية.

في هذا السياق، اختار المغرب مقاربة الشاملة، ذات الطابع الانساني المستندة الى القانون الدولي بمبادئه الأساسية، من أجل التعاطي مع إشكالية الهجرة، ولا يختلف اثنان على أهمية الموضوع الذي يعني المغرب باعتباره جسرا بين أوروبا وافريقيا، وبلدا يصنف ضمن خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية. لكن قبل ذلك، يتعين توعية الفاعلين المجتمعيين، بأهمية نبذ خطاب العنف والتمييز وكراهية الاجانب والعنصرية، حتى تجد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طريقها السلس إلى التنزيل والتنفيذ.

إنه امتحان صعب أمام الدولة والمجتمع في المغرب يتلخص في كيفية إيجاد انسجام بين المطالبة بحقوق المهاجرين المغاربة في الدول المستقبلة للهجرة ومنح المهاجرين الأفارقة بالمغرب حقوقا مماثلة، لكن البعض يرى أن تجاوزه بنجاح ممكن، خاصة وان الدول الأوروبية التي ضغطت على الرباط لاتخاذ إجراءات ضد المهاجرين، تصفها باللامنسجمة مع حقوق الإنسان، تجد نفسها اليوم متحفزة على تشجيع المغرب للمضي قدما نحو خطوات أوسع لاحترام هذه الحقوق.

مشروع قانون الحقّ في المعلومة يثير تحفّظات ودعوات لتدقيق بنوده

هسبريس – محمد الراجي
الأحد 22 شتنبر 2013 – 13:03

على الرغم من حِرْص وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات، على إيراد جُملة في تقديمها لمشروع قانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات، جاء فيها أنّ "توفير المعلومات بالقدر الكافي يساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية قيَما وممارسة من خلال تحفيز المواطنين على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة وفي اتخاذ القرار"، إلاّ أنّ مضمون مشروع القانون، لم يكن كافيا، لـ"إرضاء" الباحثين والحقوقيين وممثلي هيئات المجتمع المدني، وحتى ممثلي عدد من المؤسسات التابعة للدولة، الذين شاركوا خلال اليوم الدراسي الذي نظمته هيأة مراقبة الرشوة بالمغرب (ترانسبارانسي)، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية ومنظمة الدفاع عن حرية التعبير والإعلام "حاتم"، حول موضوع "الحق في الحصول على المعلومة".

فإذا كان رئيس مجلس المنافسة، عبد العالي بنعمور، قد اعترف، خلال الجلسة الصباحية، بوجود عراقيل تحول دون الحصول على المعلومات حتى بالنسبة للصحافيين، فيما دعا رئيس الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، عبد السلام أبودرار إلى تقليص دائرة "الاستثناءات" التي يتضمّنها مشروع قانون الحصول على المعلومات الذي أعدّته وزارة الكروج، لتفادي العودة إلى مفهوم "كلّ ما من شأنه"، **فإنّ ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصطفى العراقي، قدّم، خلال الجلسة المسائية، عدّة ملاحظات حول المشروع، باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أعدّ مذكّرة بهذا الشأن سيرفعها إلى الجهات المعنية.**

العراقي، الذي اعتبر الحق في الحصول على المعلومات بمثابة العمود الفقري لبقيّة الحقوق، وعلى غرار أبودرار، دعا إلى ضرورة تقليص الاستثناءات التي تضمّنها المشروع ما أمكن، وأن تكون واضحة، ومجرّدة من العبارات الفضفاضة، ومنسجمة مع ما تنصّ عليه المواثيق الدولية المتعلقة بحماية الحياة الخاصّة للأفراد، مشيرا في هذا الصدد إلى ما ورد في الباب الخامس من مشروع القانون الذي أعدّته وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات، والذي ينصّ على أنّ الحصول على المعلومات لا يمكن أن يمارس بشكل مطلق، بل هناك معلومات مشمولة بالاستثناءات كالمعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد".

ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إنّ عبارة "الأمن الداخلي والخارجي" التي تضمّنها نصّ المشروع هو مفهوم فضفاض، إذ يكفي، يضيف المتحدث، أن تنشر صحيفة ما خبرا حول الصفقات العمومية المتعلقة بالجيش لتتمّ محاكمتها، داعيا إلى أن يكون القانون دقيقا في مُصطلحاته، وأن تكون الاستثناءات دقيقة وواضحة، تفاديا لأي تأويل خاطئ، وتفاديا لاستعمال الشطط في السلطة من طرف مسؤولي المؤسسات العمومية والدولة.

وإضافة إلى "الاستثناءات"، دعا العراقي، الذي كان يتحدث باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى ضرورة أن تتمتّع اللجنة الوطنية المشرفة على إعداد مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات بالاستقلالية التامّة عن جميع المؤسسات الدستورية، ضمانا لاستقلالية عملها، كما دعا إلى القيام بحملات تحسيسية "لتغيير العقلية الإدارية السائدة، حتى تصير المعلومات التي بحوزة الإدارة في متناول جميع المواطنين، كما ينصّ عل ذلك الدستور".

على صعيد آخر، تحدث محمد الخمليشي، عن اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في مداخلته عن إشكالية الحق في الحصول على المعلومات، وحماية الحياة الخاصّة للأفراد، حيث أورد بهذا الخصوص مسألة نشر لوائح المستفيدين من رخص النقل، التي أقدمت عليها وزارة التجهيز والنقل قبل شهر، وكذا نشر القرارات التأديبية في حقّ القضاة الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء مؤخّرا، حيث رأى مؤيّدو الخطوتين في ذلك تعزيزا للشفافية، فيما رأى المعارضون أنّ في ذلك مسّا بالحياة الخاصة للأفراد.

الخمليشي قالَ إنّ هذه الوضعية، التي وصفها بـ"المنطقة الرمادية"، تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، في أفقِ أن يخرج مشروع القانون بنصّ يضمن الحقّ في الحصول على المعلومة، دون أن يمسّ ذلك بالحياة الخاصة للأفراد، مضيفا أنّ مشروع قانون رقم 13.31 المتعلق بالحصول على المعلومات، لا يتعارض في عمومه مع القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية المعلومات الشخصية للأفراد.

"المنطقة الرمادية" التي أشار إليها ممثل اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، قال محمد العوني، رئيس منظمة حرية التعبير والإعلام "حاتم"، إنّ هناك إمكانية لتجاوزها بسهولة، "وأن يصير لها لون واضح"، ما دام أنّ هناك تجارب دوليّة حسَمت في هذا الموضوع، داعيا إلى الاقتداء بهذه التجارب.

اليوم الدراسي الذي انعقد تحت عنوان "من أجل قانون ناجع للحق في الحصول على المعلومة، وتدابير فعالة لترسيخه"، اختُتم بتلاوة التقرير الأولي الذي تضمّن أهمّ التوصيات والخلاصات التي وردت في تدخلات المشاركين، والذي سيكون أرضية تمهيدية لمذكّرة للمرافعة أمام الحكومة والبرلمان والمؤسسات المعنية.

التقرير الأوليّ تضمّن دعوة إلى إعطاء الأولوية لقانون حق الحصول على المعلومات مقارنة مع باقي القوانين، وضرورة مراجعة القوانين الأخرى، أو تعديلها، بما يسمح بتطبيق سليم لقانون الحصول على المعلومات، وبشكل لا يتعارض مع مقتضياته.

وفي مجال التحسيس، وإشراك المجتمع المدني، دعا التقرير إلى الرفع من مستوى تحسيس المواطنين، والإدارات والمؤسسات العمومية، والمقاولات الخاصة بأهمية القانون، بهدف التفاعل الإيجابي معه،

مع ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية في بلورة الصياغة النهائية للقانون، والأخذ بملاحظاتها واقتراحاتها.

على صعيد التطبيق، أوصى التقرير بضرورة مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، خاصة في الشقّ المرتبط بالسرّ المهني، وعدم مواجهة المؤسسات الوطنية المختصة في الحصول على المعلومات بمبرّر الحفاظ على السرّ المهني، مع تقوية برامج الحكومة الالكترونية، وخلق جماعات محلية إلكترونية لمساعدة الجماعات المحلية على التواصل مع المواطنين عن طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

التقرير أوصى أيضا بملاءمة مشروع قانون الحصول على المعلومات مع الدستور، والمعايير الدولية،

مع التنصيص لزوما على إلزامية الإدارة على إعطاء المعلومات لطالبها، وصياغة القانون بلغة واضحة ودقيقة لا تترك أي مجال للتأويل الفضفاض.

مجال الاستثناءات كان حاضرا في التقرير الختامي لليوم الدراسي، إذ أوصى المشاركون بضرورة تقليص مجال الاستثناءات وربطها بمبررات واضحة، كما دعوا إلى إعادة النظر في تركيبة اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات، بما يضمن تمثيلية أوسع للمجتمع المدني، ويعزز من استقلاليتها.

لجنة حماية العمال المهاجرين تنوه بالمغرب

هسبريس– محمد بلقاسم
الجمعة 20 شتنبر 2013 - 13:10

أعربت اللجنة الأممية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، عن ارتياحها بخصوص مواصلة مصادقة المغرب على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مؤكدة في ملاحظاتها الختامية في شأن التقرير الأولي للمغرب، المتعلق بتنفيذ وإعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على أهمية التدابير التشريعية والسياسية التي اعتمدتها المملكة المغربية.

وفي هذا السياق نوهت اللجنة باعتماد المغرب لدستور جديد في يوليوز 2011 الذي كرس حسبها مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على القانون الوطني الداخلي، **وإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية معنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وفقا لمبادئ باريس**، وكذا بنية وزارية مكلفة بالجالية المغربية المقيمة في الخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج فضلا عن مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج.

كما رحبت اللجنة أيضا بتنفيذ البرامج والتدابير ذات الصلة بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، وخاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مثل مذكرة التفاهم للتعاون في إطار تدبير العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين، علاوة على العديد من الندوات حول موضوع حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك الندوة الإقليمية التي نظمت الرباط في 5 يوليوز 2013 حول "حكامة الهجرة وحقوق الإنسان".

جدير بالذكر أن كل التوصيات التي أصدرتها اللجنة عقب فحص التقرير الوطني للمغرب موضوع الملاحظات الختامية المذكورة، تندرج بالكامل ضمن الأوراش الإصلاحية المهيكلة التي أطلقتها المملكة المغربية منذ أزيد من عشر سنوات، والتي تم تعزيزها وترصيدها من خلال تنفيذ خارطة الطريق التي حددها بلاغ الديوان الملكي.

يأتي كل هذا في وقت دعا فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير له حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة الحكومة المغربية إلى ضمان حق المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم أو وضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي أو تقديمهم للمحاكمة في الولوج الفعلي للعدالة.

وشدد المجلس على ضرورة حظر كل شكل من أشكال العنف الممارس عل المهاجرين في وضعية غير نظامية خلال عمليات التوقيف، ومن ذلك اتخاذ تدابير كفيلة بزجر المشغلين الذين يستغلون المهاجرين غير النظاميين، وضمان حق هؤلاء المهاجرين في اللجوء عند الاقتضاء إلى مفتشية الشغل دون خوف.

وفي هذا السياق أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتضمين القانون الجنائي مقتضيات تحمي المهاجرين القاصرين على وجه الخصوص، واعتبار ارتكاب جريمة الاتجار بهم أمرا موجبا لإعمال ظروف التشديد.

قضية أنوزلا وقانون الإرهاب. كيف يحاكم صحافي بقانون توصي مؤسسة رسمية بمراجعته؟ اعتقال أنوزلا يندرج في إطار حملة مخزنية هدفها الانتقام من موقع "لكم

إسماعيل بلاوعلي

ليس هناك مجال للشك في أن اعتقال علي أنوزلا، مدير موقع "لكم"، منذ يوم الثلاثاء 17 شتنبر 2013 يندرج في إطار حملة مخزنية هدفها الانتقام من موقع "لكم"، وترهيب باقي الصحافيين وغيرهم من المساهمين في الإعلام الالكتروني بمعناه الواسع. وقد كان بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال واضحا حين كشف أن الباعث الحقيقي من وراء التحريض على اعتقال أنوزلا ومحاكمته، هو "كتاباته التي تابعها الحزب منذ سنوات".

لأول مرة نسمع أن حزبا "يتابع منذ سنوات" كتابات صحافي ويستخلص من هذه "المتابعة" ضرورة سجن هذا الصحافي والتخلص منه!

والمؤكد أن حزب الاستقلال ليس وحده من "يتابع" هذه الكتابات، فقد سبق لعلي أنوزلا قبل أسابيع قليلة على اعتقاله أن اتهم الأجهزة الأمنية برعاية حملة تحريض ضده في بعض المنشورات الالكترونية، وبقي متشبثا باتهاماته رغم نفي وزارة الداخلية. كما بقي الموقع الذي يشرف عليه وفيا لواجبه في إخبار القراء بالمعلومات التي لا تعجب بالضرورة أصحاب القرار في البلاد. على سبيل المثال، يذكر قراء الصحافة الالكترونية أن الفضل يعود لموقع "لكم" في كشف القصة الفعلية لفضيحة العفو الملكي عن مغتصب الأطفال الاسباني.

والواضح أن رغبة الانتقام من أنوزلا وتهريب الآخرين كانت شديدة إلى حد جعل السلطات تستعمل قانون الإرهاب، كما يسمى إعلاميا عن حق، والأصل أنه قانون مكافحة الإرهاب. ويتعلق الأمر بإجراءات استثنائية أدخلت على القانون الجنائي المغربي بعيد صدمة 16 الإرهابية لسنة 2003.

من بين العقوبات الجديدة التي جاء بها هذا القانون ما يسمى بـ"الإشادة بالإرهاب". وهي التهمة التي يحتمل أن يتابع لأجلها مدير موقع "لكم" حسب ما يفهم من بلاغ وكيل الملك المعلن عن اعتقاله يوم الثلاثاء الماضي.

كان يمكن أن تكون هذه المناسبة فرصة لتحكيم العقل وفتح نقاش ضروري حول التعامل مع الإرهاب في وسائل الإعلام المغربية، لولا أن السلطات المغربية وبعض الأحزاب فضلت تحكيم الغريزة والانتقام من صحافي أعزل. ذلك أن نشر موقع لكم لخبر عن تهديدات إرهابية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، مع رابط يحيل على بلوغ صحافي اسباني ينشر فيه الفيديو كاملا، يطرح فعلا السؤال حول حدود الإخبار والدعاية. وهذا سؤال لا يهم إطلاقا موقع "لكم"، الذي تظهر جميع القرائن أنه نشر رابط الفيديو المذكور بدافع الإخبار فقط، بقدر ما يهم وسائل الإعلام المغربية عامة.

لقد اكتفى موقع "لكم" بنشر رابط يحيل على هذا الفيديو بهدف تدعيم المقال الرئيسي حول الموضوع. فالنص الإخباري هو المادة الأساسية في هذه التغطية وليس رابط الفيديو، ومن يقرأ المقال الإخباري حول تهديدات القاعدة للمغرب لا يعثر فيه على أي "إشادة بالإرهاب". بل إن الفيديو اختفى من الرابط الذي يحيل عليه الموقع بمجرد حذفه من موقع يوتوب الناشر الأصلي له. فهل يعقل أن لا يعيد الموقع نشر هذا الفيديو لو كان فعلا ينوي "الإشادة بالإرهاب"؟

كما أن موقع "لكم" لم يولد بالأمس فهو موجود منذ نهاية 2010، ويعرف الجميع خطه التحريري من خلال مقالاته وميثاقه التحريري المنشور في الصفحة الرئيسية للموقع، ولم يظهر قط أنه يدافع عن الإرهاب أو يشيد به. بل إن افتتاحية الموقع الأخيرة، وهي أهم مقال فيه يمكن أن يعبر عن موقف من قضية معينة، كانت واضحة في انتقادها لدور السعودية في نشر الفكر الإرهابي. "فالسعودية كمصدر لإيديولوجيات دينية، يسميها البعض "الإسلام النفطي"، تغذي الجماعات المتطرفة في العالم الإسلامي، تدعم بشكل غير مباشر هذه الجماعات، وتتغاضى عن جمع الأموال التي تصلها من السعودية، وتغض الطرف عن التحاق مئات المقاتلين السعوديين بصفوف القاعدة في العراق وسوريا واليمن، وقبل ذلك في أفغانستان والشيشان." كما كتب أنوزلا.

ولكي يكون الفرق أوضح بين من ينشر فيديو إرهابي قياما بواجب إخبار المواطنين بخطر محتمل، ومن يتبنى مضامين الأشرطة الإرهابية يجب أن نتذكر تغيطة قناة الجزيرة القطرية لفيديوهات بن لادن والظواهري. فطيلة أكثر من عقد من الزمن كانت القناة القطرية تبث أشرطة هؤلاء الإرهابيين، ثم تأتي بمن تعتبرهم "محللين" و"خبراء" لتحليل ما يقوله بن لادن والظواهري وغيرهما وتفسيره والتطبيع معه وتقديم الإرهاب للمشاهدين على أساس أنه مجرد "وجهة نظر" من ضمن أخرى، فضلا عن الحيز الزمني الكبير الذي تمنحه القناة لهؤلاء، وطبيعة الأسئلة الصحافية المتفهمة والباردة التي يطرحها صحافيو القناة على الإرهابيين و"المحللين" الذي تتم استضافتهم.

ولعل المدهش في القضية أن إمكانية متابعة مدير موقع "لكم" بتهمة الإشادة بالإرهاب أصبحت منتفية بحكم ما صدر عن الدولة نفسها، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة رسمية عادة ما يشيد الملك بتقاريرها!

فأثناء مناقشة البرلمان المغربي لتعديل القانون الجنائي المتعلق بمكافحة غسل الأموال في إطار الإرهاب في أبريل الماضي، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراجعة ما يتعلق بجريمة "الإشادة بالإرهاب".

ويدعو المجلس في مذكرته إلى أن "المراجعة يمكن أن تنصب بشكل أولوي على تدقيق مدلول بعض الجرائم كالإشادة بالأفعال التي تكون جريمة إرهابية. كما أن الفصل 120 من الدستور الذي يضمن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، ينبغي أن يكون موجها معياريا للملاءمة المطلوبة في إطار إعمال التوصية (الأممية) السابقة."

ويذكر المجلس في مذكرته التي تضمنت هاته التوصية أن "لجنة حقوق الإنسان (تابعة لمنظمة الأمم المتحدة) أوصت المغرب بتعديل تشريعه في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بتحديد دقيق لمجاله ونطاق تطبيقه والسهر على احترام مقتضيات المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."

بناء عليه يوصي المجلس بأن يتم "تعديل مقتضيات الفصلين 218-2 و218-5 من القانون الجنائي، ويوصي بالاستلهام من مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفها "نشر أو وسيلة أخرى للوضع رهن إشارة العموم رسالة، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية".

والبديهي أن نشر موقع "لكم" لشريط فيديو لتنظيم القاعدة في إطار مقال إخباري لا يمكن أن "يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة إرهابية"، ليس فقط لأن الموقع لا يتبنى مضمون الشريط ولا يدافع عنه بل لأن الشريط نفسه اختفى من الموقع بمجرد حذفه من "يوتوب" ناشره الأصلي.

وإلا فإن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، هو أول من يجب متابعته بمقتضى القانون الحالي الذي يعطي إمكانيات واسعة للتأويل والاتهام. فالرميد قال في شريط فيديو ما يزال موجودا إلى اليوم على الأنترنت أن السياح الأجانب الذين يزورون مراكش إنما يأتون لمعصية الله. ولو لم يقل الرميد هذا الكلام وهو وزير للعدل، في حضرة الداعية السلفي المغراوي، لوجد ربما من يجره نحو المحاكمة بتهمة "الإشادة بالإرهاب"، سنة واحدة أو أقل بعد تفجير الإرهابيين لمقهى سياحي شهير وسط مراكش.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن المجلس العلمي الأعلى، الذي يرأسه الملك، وأصدر فتوى تقول بقتل المواطنين المغاربة الذي يرتدون عن الإسلام. فما الذي يمنع في ظل القانون الحالي متابعة من أصدر هاته الفتوى بتهمة الإشادة بالإرهاب؟

لذلك يجب الكف عن هذا العبث وإطلاق سراح صحافي كل ذنبه أنه خارج عن الإجماع الذي يراد أن تكون عليه وسائل الإعلام، وفق المنطق المخزني المطلق.

مهرجان كلميم السينمائي المغربي ينطلق تحت شعار 'إبداع يعانق وطنا'

المخرج المغربي الكبير داود أولاد السيد يرأس لجنة تحكيم المسابقة الرسمية، وتضم في عضويتها أحمد السجلماسي، وعبد الحق ميفراني وأسماء الخمليشي.

كلميم (المغرب) . بعد ثلاث دورات ناجحة، تنظم جمعية الشباب المبدع بكلميم المغربية، النسخة الرابعة لمهرجان كلميم السينمائي من 4 إلى 7 أكتوبر/تشرين 2013 المقبل تحت شعار "إبداع يعانق موطنا".

وتسعى الجمعية وإدارة المهرجان إلى جعل دورة هذه السنة قيمة مضافة من شأنها تعزيز رصيد الدورات السابقة.

وقال مدير المهرجان: تحدونا الإرادة والرغبة القويتان في وضع مهرجان كلميم السينمائي ضمن دينامية جديدة، والعمل على جعله ضمن أبرز الملتقيات الوطنية، ومحطة سنوية لإشاعة الثقافة السينمائية، ومناسبة للتنشيط الثقافي لمدينة كلميم، وبوابة للانفتاح والتواصل مع مختلف مكونات وفعاليات المنطقة.

وأوضح أنه لهذه الغاية أعدت إدارة المهرجان برمجة غنية ومتنوعة، حيث سيتم عرض 18 فيلما قصيرا للهواة، يتوافر في مجموعها عمق تربوي، أو بعد إنساني، أو تاريخي، أو قيمة فنية، وستتبارى هذه الأفلام ضمن المسابقة الرسمية المنظمة لأول مرة هذه السنة، حيث ستعرض العديد من الأفلام المتميزة والتي نال بعضها جوائز مهمة على الصعيد الوطني، وأشرفت لجنة مكونة من فعاليات محلية مهتمة بالمجال السينمائي على عملية الانتقاء، وترأس هذه اللجنة الدكتور عبد المالك بنموسى الرئيس الشرفي للمهرجان.

وسيتم إلى جانب ذلك عرض أفلام متنوعة لمخرجين مغاربة متألقين من بينها فيلم "أندرومان" لعز الدين العربي بحضور بطل الفيلم الفنان المتميز محمد خيي، وفيلم الجامع للمخرج داود أولاد السيد، وأفلام وثائقية، وأفلام من سلسلة الرواية الخيالية وقضايا الزمن الراهن ضمن عروض البانوراما، وسيعرض الفيلم الوثائقي "عيون بدوية" لمخرجه حسن خر في افتتاح المهرجان، ويختتم بفيلم "بلاستيك" للمخرج عبد الكبير الركاكنة.

ويرأس لجنة تحكيم المسابقة الرسمية لهذه الأفلام المخرج المغربي الكبير داود أولاد السيد، وتضم في عضويتها الناقد السينمائي أحمد السجلماسي، والإعلامي عبد الحق ميفراني والفنانة المتألقة أسماء الخمليشي.
على صعيد آخر ستعمل إدارة المهرجان على تكريم ضيوف هذه الدورة، الأمر الذي سيجعل كلميم ملتقى للفن بامتياز وسيمكنها من التواصل المباشر مع نجوم السينما، وذلك إشباعا لرغبة جمهور الفن السابع بالمدينة في فرجة سينمائية منفتحة على عوالم وثقافات جديدة.

وفي هذا الصدد كذلك ستنظم بالموازاة مع العروض السينمائية العديد من الانشطة الموازية، منها ندوة مهمة بشراكة **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، سيؤطرها مختصون في العديد من المجالات خصوصا منها المجال السينمائي، ومجال حقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك سيتم تنظيم ورشات تكوينية في الإخراج من تأطير الممثل والمخرج عبد الكبير الركاكنة، والسيناريو من تأطير المخرجة فاطمة علي بوبكدي والتصوير الرقمي من تأطير تقني متخصص بالمركز السينمائي المغربي، هذا فضلا عن معارض للفنون التشكيلية والصناعة التقليدية للتعريف بالموروث الثقافي المحلي.
وقال المتحدث الإعلامي للمهرجان إن هذه الرؤية هي التي تقوينا حتى نكون في مستوى تطلعات الجمهور المحلي، وعشاق السينما، والرأي العام والمتتبعين.

وتابع: نثمن بهذا الصدد تجاوب العديد من الشركاء مع قيم وأهداف المهرجان، الثقافية والتنموية، واستعدادهم لاحتضان هذه الدورة والدورات اللاحقة، حيث يحظى المهرجان بدعم كل من: ولاية جهة كلميم – السمارة، ومجلس جهة كلميم – السمارة، والمجلس الإقليمي لكلميم، والجماعة الحضرية لكلميم، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتنسيق مع اللجنة الجهوية لطانطان – كلميم**، والمركز السينمائي المغربي، ووكالة تنمية أقاليم الجنوب، والمديرية الجهوية للصناعة التقليدية، وشركة اتصالات المغرب، ومؤسسة منار صحراء الخاصة، ويشرف منتدى وادنون للتدريب والإعلام على عملية التنسيق مع المنابر الصحفية لتغطية الدورة.

Projet de loi sur le droit d'accès à l'information

Une étape historique sur la voie du renforcement des droits et libertés au Maroc

Le projet de loi relatif au droit d'accès à l'information constitue une étape historique sur la voie du renforcement des droits et libertés dans toutes leurs dimensions et de la consolidation de la démocratie participative au Maroc, a affirmé dimanche à Rabat le ministre délégué chargé de la Fonction publique et de la modernisation de l'Administration, Abdelâdim El Guerrouj.

Il s'agit d'un texte à même de renforcer l'édifice juridique du Royaume, de promouvoir les principes d'ouverture et de transparence et de consacrer la moralisation de l'administration publique et la reddition de comptes, a souligné M. El Guerrouj, qui s'exprimait lors d'une journée d'étude sur la loi relative au droit d'accès à l'information et les mesures de son consécration.

Sur cette même lignée, le ministre a indiqué que son département veille à ce que ce projet de loi soit en phase avec les normes internationales en la matière, d'autant plus qu'il œuvre dans le cadre d'une démarche ouverte sur les expériences mondiales pionnières dans ce domaine.

Le ministère a tiré profit, au cours de l'élaboration de ce projet, de diverses recommandations issues des rencontres et colloques nationaux, régionaux et internationaux ayant pour thème le droit d'accès à l'information, a-t-il dit.

A cet égard, M. El Guerrouj a relevé que son département prendra en considération les recommandations du colloque national sur le droit d'accès, organisé en juin dernier, et celles issues de cette journée d'étude, le but étant de mettre en place un cadre juridique avancé susceptible de contribuer à la démocratisation de la société, à la promotion de l'égalité des citoyens devant la loi et au renforcement de la crédibilité de l'administration.

Cette rencontre est organisée conjointement par l'Organisation de la liberté d'information et d'expression (Hatem), l'association marocaine de lutte contre la corruption, Transparency Maroc et le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM), à l'occasion de la journée internationale sur le Droit d'Accès à l'Information.

Lors des deux sessions de la matinée sur les "lois et mesures pour la matérialisation du droit d'accès à l'information" et "le droit à l'information en tant que nécessité à travers la loi et la gestion", les intervenants ont souligné que la lutte contre la corruption et le redressement des dysfonctionnements passent inévitablement par la mise en oeuvre de ce droit.

Ils étaient unanimes à critiquer les dérogations stipulées dans le projet de loi, les prérogatives et l'indépendance du comité national pour la garantie de l'accès à l'information, ainsi que les peines "légères" proposées contre toute personne entravant l'accès à l'information, appelant à réduire le nombre de ces dérogations et à harmoniser les lois actuelles, notamment celles relatives aux archives, avec la nouvelle législation.

Les participants ont souligné la nécessité d'octroyer aux instances nationales le droit d'accès à l'information de manière inconditionnelle, et d'annuler la condition de la bonne foi en cas de refus de divulgation des informations, et appelé à accompagner ces changements législatifs par des réformes institutionnelles et législatives afin de réunir les conditions requises pour garantir la bonne mise en œuvre de cette loi.

L'appel a été aussi lancé pour une refonte de l'ensemble des textes juridiques pour prévoir la publication régulière des rapports des institutions nationales et des jugements, tout en stipulant des dates limites de publication afin d'éviter l'obsolescence des informations.

Ce colloque a été marqué par la participation de l'Instance centrale de prévention de la corruption, la Confédération générale des entreprises du Maroc, le Conseil de la concurrence, le Conseil national des droits de l'Homme, l'institution Archives du Maroc, la coordinatrice de l'alliance des instances nationales des droits humains, la Commission nationale pour le contrôle de la protection des données à caractère personnel, l'Institution du médiateur du Royaume, le Réseau marocain pour le droit d'accès à l'information ainsi que plusieurs académiciens, journalistes et défenseurs des droits de l'homme.

La responsabilité sociale de l'entreprise au cœur d'un débat à Casablanca

MAP - publié le Samedi 21 Septembre 2013 à 13:28

Casablanca - "La responsabilité sociale de l'entreprise (RSE): Vers une nouvelle gouvernance des entreprises" a été le thème d'une table ronde organisée, vendredi soir, à Casablanca.

A PROXIMITÉ

- Benkirane : La simplification des procédures administratives sera au bénéfice de l'entreprise
- Meilleurs Employeurs au Maroc: Une reconnaissance pour les efforts RH des entreprises marocaines
- La 10ème édition du forum GENI-Entreprises, les 24 et 25 avril à Rabat
- Journée d'information à Marrakech sur les nouveautés du secteur des impôts selon la loi de finances 2010
- Publication d'un guide pour les jeunes Créateurs d'entreprises

Organisée au siège de la Chambre Française de Commerce et d'Industrie du Maroc (CFCIM) en présence de nombreuses personnalités du tissu économique marocain, cette rencontre a été une occasion pour débattre notamment de la responsabilité sociale de l'entreprise au Maroc et de dresser un état des lieux des pratiques portant sur le respect des droits de l'Homme dans le monde de l'entreprise.

S'exprimant à cette occasion, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en relief la relation historique existant entre les droits de l'Homme et l'entreprise, notant que la RSE constitue un outil essentiel pour la promotion de ces droits.

Pour lui, les principes directeurs fondamentaux au respect des droits de l'Homme au sein de l'entreprise s'articulent autour de trois piliers à savoir "protéger, respecter et réparer", soulignant l'impératif de l'intégration de la culture des droits de l'Homme dans le système scolaire.

Pour sa part, la directrice du bureau régional du CNDH de Casablanca, également Chargée du dossier "Droits de l'Homme et Entreprise", Nabila Tbeur a souligné que le CNDH lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et le travail des enfants ainsi que pour le respect des droits des personnes handicapées.

Pour ce qui est de la RSE, Mme Tbeur a évoqué la charte de responsabilité sociale de la Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM) axée sur les principes universels des droits de l'Homme.

A l'issue de cette rencontre, une cérémonie a été organisée pour la remise des diplômes à quelque 26 lauréats (dont 4 femmes) de la 4ème promotion du Programme TRI Executive MBA de l'Ecole Supérieure du Commerce (ESC) Toulouse du Campus de la CFCIM.

Depuis 2005, l'ESC, nommée actuellement "Toulouse Business School" (TBS) propose, en partenariat avec la CFCIM), plusieurs formations de haut niveau à Casablanca allant du Bachelor (Bac + 3) au TRI Executive MBA (Bac + 6) et les Mastères Spécialisés et les Mastères en Sciences (Bac + 5).

Figurant dans le Top 20 mondial élaboré par le "Financial Times", la TBS se classe 7ème sur l'échelle française des écoles de management.